

## حمل الصحفيين لآلة تصوير في أفغانستان ذريعة لاستهدافهم

وبالرغم من المناخ الذي يثير الخوف، تواصل وسائل الإعلام عملها، ويتفهم الصحفيون الذين يفضلون البقاء لأي سبب من الأسباب، ما يحيط بهم من مخاطر.

ومن بين الصحفيين الذين قرروا البقاء في البلاد أنيسة شاهيد. كرمت منظمة "صحافيون بلا حدود" الدولية، شاهيد التي تبلغ من العمر 34 عاما سنة 2020 نظرا إلى تقاريرها الصحافية "الشجاعة".

17 صحافيا معظمهم من المشاهير غادروا أفغانستان هربا من التهديدات الأمنية ضد حياتهم

تشير شاهيد إلى التهديدات المباشرة، وتقول إن جميع زملائها يضطرون إلى تغيير مسار تحركاتهم، وأوقات تنقلاتهم وكذلك السيارات التي يركبونها لتجنب رصدتهم، ويفضل بعضهم مواصلة العمل من مكاتبهم الحصينة داخل المنطقة الخضراء في كابول لتجنب العودة إلى المنزل.

وتقوم وسائل الإعلام بدور مهم في المجتمع الأفغاني، فالصحافيون يقفون في الصف الأول في ما يتعلق بالكشف عن الفظائع التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، ويشيرون إلى أوجه القصور في أداء الحكومة مثل حالات الفساد، كما يعبرون عن اهتمامات المواطنين. ولا يزال الجنّة الذين يقفون وراء أعمال العنف التي تستهدف الصحفيين غير معروفين، لكن الحكومة التي فشلت في حماية مواطنيها تلقي باللوم على حركة طالبان، وهو اتهام تنفيه الحركة.

## أول استقالة في فريق بايدن بعد تهديد صحافية

الصحافية قد طرحت في ذلك الوقت أسئلة حول علاقة داكلو بمراسلة من موقع "أكسيوس".

وذكرت مجلة "فاينتي فير" أن داكلو رد بغضب خلال مكالمة غير رسمية مع الصحافية تارا بالميري التي كانت تكتب عن علاقته مع الكيسكي ماكاموند مراسلة "أكسيوس" والتي تعرّف عليها داكلو أثناء تغطية حملة بايدن.

وقال داكلو لبالميري خلال المكالمة "سامرك"، وأدلى بتعليق معاد للنساء وأشار إلى أنها كانت "غبورة" لأن رجلا ما كان مهتما بماكاموند وليس بها، بحسب "سكاي نيوز".

وواجهت بساكي العديد من الأسئلة حول هذه المسألة في مؤتمر صحفي يوم الجمعة الماضي.

وذكرها المرسلون بإعلان بايدن عند تنصيبه بأنه سيجرد فوراً أي شخص يعامل الآخرين بطريقة غير محترمة.

وجاء الإعلان عن أخبار علاقة داكلو مع ماكاموند خلال عطلة نهاية الأسبوع في مقال بمجلة "بيبول" كشف أيضا أنهما التقيا خلال حملة بايدن، وبعدها تم إبعاد ماكاموند عن تغطية أخبار البيت الأبيض لتجنب تضارب المصالح.



مهمة داكلو في البيت الأبيض انتهت سريعا

كابول - أصيبت الحياة في أفغانستان طوال أربعة عقود بالشلل بسبب الحرب، غير أن فوهات البنادق أصبحت موجهة مؤخرا صوب الصحفيين، وخلال ثلاثة أشهر فقط سقط خمسة على الأقل من الصحفيين المشهورين قتلى، في سلسلة من الهجمات وعمليات التفجير.

يقول الصحفي بلال سارواري وهو جالس في مكتبه المقام بمسكنه داخل قبة "لا يوجد مكان آمن في العاصمة كابول، ولا أرى أن ثمة مكانا يمكنك الذهاب إليه بأمان".

ويضيف إن الكثير من الصحفيين الأفغان لا يستطيعون الذهاب إلى أي مكان، لتصوير أحداث معينة أو إجراء حوارات، بسبب ما يمثله العنف واسع الانتشار من تهديد.

ويشير إلى أن أكثر ما يعرض الصحفيين للتهديد هو حمل آلة تصوير. تتكدس ستة هواتف محمولة فوق مكتب سارواري، ومن أن إلى آخر يرن واحد منها. لا يكاد يكون لدى أي صحفي آخر في أفغانستان مثل هذه العلاقات مع المصادر مثلما يتمتع به سارواري الذي يبلغ من العمر 37 عاما، ولهذا السبب بالضبط أصبح هدفا للعنف.

وتعرض الكثير من الصحفيين للإصابات أو التهديد أو الاختطاف بل حتى للسجن. ومنذ بدء الهجمات على الصحفيين غادر أفغانستان 17 صحافيا معظمهم من المشاهير، هربا من التهديدات الأمنية ضد حياتهم، وذلك وفقا لما قالته منظمة "ناي" الأفغانية.

وفي مقطع فيديو مؤثر أذاعه قبل مغادرته مطار كابول، قال مختار العسكري وهو مقدم برنامج تليفزيوني ساخر، "أنا واحد منهم، ليس من الذكاء أن تسير في الظلام على الأرض وسط الغمام مخفية".

## رقابة على الأخبار المفبركة أم عودة إلى الرقابة على كل الأخبار

جميع الصحفيين المحبوسين لنشر الأخبار الكاذبة غطوا أخبار بلدانهم



تهمة على مفاص جميع الصحفيين

وأشارت دراسة نُشرت في مارس 2020 من قبل باحثين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا إلى أن التصنيف الانتقائي للأخبار الكاذبة يمكن أن يكون له في الواقع تأثير ضار، يُطلق عليه اسم "تأثير الحقيقة الضمنية"، حيث يبدو المحتوى غير المحدد وغير الخاضع للرقابة، والذي لا يزال خاطئا بشكل واضح، أكثر شرعية. يُسجنون بتهمة نشر "أخبار كاذبة" بترفع بنسب. فقد سُجن 34 صحافيا بسبب نشر "أخبار كاذبة" مقارنة بـ 31 صحافيا في العام السابق. وأشارت إلى أن جميع الصحفيين تقريبا المحبوسين في سجنين بلدان العالم هم من المواطنين الذين غطوا أخبار بلدانهم.

الصحية تغير العديد من الانتقادات من الجمعيات الحقوقية، وقد تم استخدام هذه التهمة ضد معارضين سياسيين كما حدث لناشط الحراك الجزائري.

وقالت لجنة حماية الصحفيين في تقريرها السنوي لعام 2020 إنه مع اتخاذ الحكام المستبدين من لغة "الأخبار الكاذبة" مسوغا لتبرير أعمالهم، ظل عدد الصحفيين الذين يُسجنون بتهمة نشر "أخبار كاذبة" يرتفع بنسب. فقد سُجن 34 صحافيا بسبب نشر "أخبار كاذبة" مقارنة بـ 31 صحافيا في العام السابق. وأشارت إلى أن جميع الصحفيين تقريبا المحبوسين في سجنين بلدان العالم هم من المواطنين الذين غطوا أخبار بلدانهم.

جيري سمبسون: ينبغي على الحكومات التصدي للفايروس بتشجيع الناس على ارتداء الكمامات، لا منعهم من الكلام

بدورها ذكرت، منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن 83 حكومة على الأقل حول العالم استغلت الوباء الناتج عن فايروس "كورونا" لتبرير انتهاك حرية التعبير والتجمع السلمي وسنّت قوانين فضفاضة تُجرّم التعبير الذي تزعم أنه يهدد الصحة العامة.

وماجرت السلطات المنتقدين، واحتجزتهم وحكمتهم وفي بعض الحالات قتلهم، كما فضّت احتجاجات سلمية وأغلقت وسائل إعلامية، ومن بين الضحايا صحافيون ونشطاء وجماعات سياسية معارضة، وآخرون انتقدوا استجابة الحكومات لفايروس كورونا.

وقال جيري سمبسون، المدير المشارك للأزمات والنزاعات في "هيومن رايتس ووتش"، "ينبغي على الحكومات التصدي لفايروس كورونا بتشجيع الناس على ارتداء الكمامات، لكن ليس بتكميم أفواههم لمنعهم من الكلام. الضرب والاحتجاز والمحاكمات والرقابة على المنتقدين السلميين تنتهك حقوقا أساسية عدة، منها حرية التعبير، بينما لا تفعل شيئا لوقف الوباء".

وانخرطت المنصات الاجتماعية في الحرب ضد الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة والشائعات، في مسعى لتبرئة ساحاتها بعد أن واجهت انتقادات لا حصر لها بهذا الشأن من قبل الحكومات والدول، ويبدو أنها لم تسلم من اتهامات مضادة بتحويلها إلى كتلتوريات لقمع حرية التعبير.

منحت فوضى المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة الحكومات حول العالم حقا مشروعيا لمحاربة الأخبار الكاذبة بتشريعات قانونية، في حين أن بعض هذه التشريعات استخدمت لأهداف أخرى وساهمت في تكريس الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام والمدونين وتقييد التغطيات الإخبارية.

لندن - حظرت السلطات الصينية بث خدمة "بي.بي.سي وورلد نيوز" الإخبارية في هونغ كونغ بعد ساعات من حظرها في الصين، ومن بين الأسباب المعلنة "نشر الأخبار الكاذبة" وهي التهمة التي أصبحت الأكثر شيوعا لفرض الرقابة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في كل أنحاء العالم حتى في بعض الدول الديمقراطية.

وتحولت الأخبار الكاذبة والشائعات طيلة السنوات الماضية إلى آلة حرب ودعاية ما بين الدول داخلها، استهدفت الأمن والاقتصاد والفوضى وبثت الكراهية والتحريض على العنف بسبب ادعاءات زائفة، وبلغت أرقامها غير مسبوقا مع انتشار فايروس كورونا وموجة الشائعات التي رافقتها إلى درجة أن خبراء إعلام اعتبروا الأخبار الكاذبة فايروس أخطر من فايروس كورونا.

ومنحت فوضى المعلومات المضللة والشائعات، الحكومات والدول حقا مشروعيا لمحاربة الأخبار الكاذبة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي واجهت بدورها اتهامات متصاعدة بإفساح المجال لبث التضليل على منصاتهما ومطالبات بوضع حد لها، لكن بعض هذه التشريعات استخدمت لأهداف أخرى خصوصا في الدول المعروفة بفرصها رقابة مشددة على الصحافة ووسائل الإعلام والمدونين.

مشكلة التشريعات التي تجرم الأخبار الكاذبة أنها تحوي مواد تحوي مواد فضفاضة غير محددة يمكن استخدامها بسهولة ضد الصحفيين ووسائل الإعلام لفرض الرقابة عليهم وتقييد التغطيات الإخبارية التي لا تناسب الحكومات.

وقد تحولت تهمة نشر الأخبار الكاذبة إلى وسيلة انتقام من الصحفيين المعارضين للحكومة كما يحدث بشكل متواصل في دول مثل تركيا التي لا يكاد يمر يوم دون أن توجه فيه تهمة مماثلة لصحافي أو ناشط أو وسيلة إعلام، كما حظرت المئات من المواقع الإخبارية تحت هذه الذريعة بحسب ما أكد صحافيون أترك على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتثير ملاحقة الناشطين والصحافيين في زمن تفشي فايروس كورونا بهم مختلفة تتعلق بنشر أخبار كاذبة عن الأزمة، تساؤلات حول ما إذا كانت السلطات في دول عربية تستغل ظروف الحجر للتضييق على المعارضين والمنتقدين، خصوصا وأن بعضها أقرت قوانين جديدة خلال الأزمة

والتشريعات التي واجهت بدورها اتهامات متصاعدة بإفساح المجال لبث التضليل على منصاتهما ومطالبات بوضع حد لها، لكن بعض هذه التشريعات استخدمت لأهداف أخرى خصوصا في الدول المعروفة بفرصها رقابة مشددة على الصحافة ووسائل الإعلام والمدونين.

مشكلة التشريعات التي تجرم الأخبار الكاذبة أنها تحوي مواد فضفاضة يمكن استخدامها ضد الصحفيين ووسائل الإعلام

وأقرت العديد من الحكومات تشريعات لمعاقبة مروجي الأخبار الكاذبة تراوحت بين الغرامات والسجن وإغلاق المنابر الإعلامية وحظر الحسابات الاجتماعية، وتعاملت مع انتشار الأخبار الكاذبة باعتبارها خطرا يهدد أمن البلدان وسلامة مواطنيها.

وقد جذبت النيابة العامة السعودية الجمعة تحذيرها لملكي الشائعات وناشري المعلومات والأخبار الكاذبة وكل ما من شأنه تضليل المجتمع أو

وقد جذبت النيابة العامة السعودية الجمعة تحذيرها لملكي الشائعات وناشري المعلومات والأخبار الكاذبة وكل ما من شأنه تضليل المجتمع أو